### فوانيس المدينة القديمة بالطاقة الشمسية

# بقيمة ٦ مليارات البدء بأعمال تأهيل المتحلق الجنوبي.. ومحافظ دمشق: مركز انطلاق جديد لباصات درعا والسويداء

| هادي بك الشريف

بينما أطلقت محافظة دمشق «مديرية دمشق القديمة» بالتعاون مع المجتمع المحلي حملة بعنوان «إعادة الألق للمدينة القديمة» بهدف تنظيف وترميم وصيانة الأسواق والمحاور الرئيسية فيه، أكد محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي ضرورة الإسراع بتنفيذ أعمال تأهيل الطرف الثاني من المتحلق الجنوبي على أن يتم تحويل حركة السير للطريق لتصبح باتجاهين ذهاباً وإياباً للمباشرة بصيانة فواصل التمدد للجهة الثانية من الطريق فوراً وإنجازه ضمن الموعد المحدد لكونه حيوياً ويشهد حركة مرورية كبيرة.

كما تفقد كريشاتي سير الأعمال في المشروعات الخدمية التي تنفذها المحافظة من عقدة المواساة، مطلعاً على أعمال بناء الجدران الاستنادية وأرضيات النفق في المراحل الأخيرة، حيث باشرت الأعمال الإنشائية على الانتهاء وتنفيذ الأرصفة للطرق المحيطة بالمشروع وأعمال الإكساء للنفق وتجهيز المواقع لتركيب أعمدة الإنارة.

وخلال تفقده مشروع تجهيز مركز انطلاق الجنوب اطلع كريشاتي على سير العمل في المشروع الجديد الذي سيحل بدلاً من مركز انطلاق درعا والسويداء وريف دمشق الجنوبي المقام حالياً في منطقة باب مصلى، واستمع من المديرين المعنيين إلى شرح عن الأعمال المنفذة من ترحيل للأنقاض والسيارات المدمرة وتسوية ورص التربة والبدء بفرش ودحل الطبقة الأخيرة من مادة البحص «الستون» تمهيداً لتشييد الأرصفة ومد طبقة قميص إسفلتي، مؤكداً على ضرورة الإسراع بتنفيذ المشروع لوضعه في الخدمة.

في السياق أكد مدير الدراسات الفنية في محافظة دمشق معمر الدكاك لـ«الوطن» البدء بأعمال تأهيل الطرف الثاني من المتحلق الجنوبي بتكاليف تصل لـ٦ مليارات ليرة، قابلة للزيادة حسب واقع الأعمال في المشروع عبر شركة الإنشاءات العسكرية.

ولفت إلى أنه تم تنصيف الطريق تمهيداً للبدء بمشروع تأهيل وصيانة فواصل التمدد لطريق المتحلق الواصل من العقدة السادسة (منطقة الزاهرة) وحتى العقدة الثامنة (منطقة كفرسوسة).

وأكد مدير الدراسات الفنية أنه سيتم اليوم تحويل السير وفق مسرب خاص للسيارات لتصبح الحركة (ذهاباً- إياباً) وذلك للمسارين في الأوتستراد.

هذا ودعت محافظة دمشق السائقين إلى الانتباه والحذر وتخفيف السرعة على طريق المتحلق الجنوبي والتقيد بشاخصات وإشارات الدلالة المرورية حفاظاً على سلامة العامة، بهدف قيام الورشات الخدمية بأعمال تنصيف الطريق القادم من المزة باتجاه مطار دمشق الدولي.

وأشار دكاك إلى العمل على استبدال مساند «النيوبرين» وفواصل التمدد على أن يتم مد قميص إسفلتي، واستبدال المرج الأخضر للمنصف بشبك لتسهيل عملية الإنارة تحت الجسر.

وأوضح الدكاك أنه من المقرر أن يكون المشروع في الخدمة خلال شهر تموز من العام الجاري، مشيراً إلى أن عملية صيانة الفواصل كانت تؤثر في الركاتز وتسبب أعطالاً كبيرة للسيارات نتيجة المرور عليها، ما قد يؤدي إلى حوادث وأعطال كبيرة للسيارات، علماً أنه تم التأخر بتنفيذ المشروع إلى حين تجاوز كل المعوقات.

وحسب الدكاك يأتي المشروع ضمن جملة من المشروعات الخدمية الموضوعة ضمن خطة المحافظة لهذا العام، ومنها تأهيل جسر الرئيس من كل المناحي، والبدء بمشروع عقدة (المجتهد- باب مصلى)، إضافة إلى استكمال مشروع نفق المواساة.

وأوضح مدير الدراسات الفنية أن نفق المواساة سيكون في الخدمة بداية نيسان المقبل، مؤكداً أن نسبة التنفيذ تجاوزت الـ٩٠ بالمئة، لتبقى عمليات الإكساء والأطاريف ومد القميص الإسفلتي.

كما أكد الدكاك العمل هذا العام على تنفيذ البنى التحتية من مياه وصرف صحي وكهرباء في مشروع «ماروتا سيتي».

على نحو خدمي متصل، تضمنت الحملة التي أطلقتها المحافظة في دمشق القديمة، تنظيف وإصلاح جدران وواجهات المحال وإزالة التعديات والمظلات المخالفة في سوق مدحت باشا، وتنظيف الشوارع والأزقة وزراعة الياسمين ضمن الأحياء وإصلاح أرضيات حجر اللبون المتضررة، إضافة إلى تركيب أجهزة إنارة تعمل بالطاقة الشمسية.

وأكدت المحافظة أن الهدف من الحملة تشجيع الحفاظ على النظافة والعناية بالبيئة من خلال إعادة تأهيل الأسواق الشعبية والمحاور الرئيسة بالمدينة القديمة وتنظيف الجدران وواجهات المحال التجارية وإزالة التشوهات البصرية كلها كالالافتات والشوادر، وبعدها طلاء الواجهات والأبواب ورصف حجر اللبون الموجود بالمحور لإعادة الألق للمدينة القديمة، كما ستتم بعد ذلك زراعة الياسمين، إضافة إلى تركيب فوانيس تعمل بالطاقة البديلة لإنارة الأسواق والشوارع.

### نموذج موحد لأكشاك ذوي الشهداء والجرحى

# المحمود لـ«الوطن»: توقيف رئيسة بلدية قطنا والتحقيق مستمر حول مخالفات بناء مرتكبة من رئيس بلدية داريا المعفى «بناءً على طلبه»!

| محمد منار حميجو

كشف نائب محافظ ريف دمشق جاسم المحمود أنه تم توقيف رئيسة بلدية قطنا ورئيس المكتب الفني وذلك نتيجة وجود مخالفات في البناء وحالياً الموضوع قيد التحقيق، مشيراً إلى أنه على الرغم من أن رئيس بلدية داريا طلب إعفاءه من منصبه إلا أن هناك ملفاً قيد التحقيق في المخالفات التي حدثت في داريا من دون أن يذكر تفاصيل أخرى عن الموضوع.

وفي سياق آخر أوضح نائب المحافظ في تصريح لـ«الوطن» أنه تم إعداد تصاميم للأكشاك الخاصة بذوي الشهداء والجرحى التي سوف يتم اعتمادها حتى تكون موحدة وذلك تمهيداً لنقلها إلى الساحات التي يتم تخصيصها من قبل المجالس المحلية، لافتاً إلى أنه تم إعداد أكثر من نموذج وأنه خلال اجتماع المكتب التنفيذي سوف يتم اعتماد أحد هذه النماذج حتى تكون كل أشكال الأكشاك موحدة في اجتماع المكتب التنفيذي.

وأشار المحمود إلى أنه تم عقد اجتماع في بداية الشهر الحالي مع كل المجالس المحلية وذلك لتحديد الساحات التي سوف يتم نقل الأكشاك إليها، مشيراً إلى أن نقل الأكشاك وتخصيص الهياكل سوف يكون على حساب المجلس المحلي في كل منطقة وفي حال احتاج المجلس المحلي من المحافظة إعانة فإنه سوف يتم تقديم ذلك إلى من يحتاج إليها.

ولفت إلى أن الساحات التي سوف يتم تخصيصها بكل تأكيد سوف تكون كبيرة وتسهل دخول وخروج المواطنين بحيث لا يكون هناك صعوبات في ذلك.

> مشغلو أميبرات قدموا طلبات للترخيص وتسعيرة جديدة صدرت

وكانت وزارة الإدارة المحلية والبيئة أصدرت الشهر الماضي تعليمات جديدة حول موضوع الأكشاك الخاصة بذوي الشهداء والجرحى وذلك بنقل هذه الأكشاك إلى أماكن خاصة حتى يكون هناك تنظيم لهذه الأكشاك وذلك لتحقيق مبدأ التكافؤ بين المستفيدين سابقاً والمتقدمين للحصول على رخص للمرة الأولى تتيح استمرارية الأنشطة الاقتصادية القائمة من دون انقطاع في مصادر العائد لذوي الشهداء والجرحى ولذلك برزت الحاجة لنقل تلك الأكشاك إلى مواقع يتم توظيفها ضمن المخططات التنظيمية للوحدات الإدارية حسب الصلاحيات والاختصاصات المنوطة بها وفق أحكام قانون الإدارة المحلية.

وفيما يتعلق بموضوع الأميبرات كشف المحمود أنه حالياً قدم العديد من مشغلي الأميبرات أوراقهم لترخيصها.

وأكد المحمود أنه صدرت تعرفة جديدة من المحافظة وبالتالي فإن الأمور أصبحت منظمة، مشيراً إلى أن هناك شروطاً تم وضعها وهناك قرار لتسعيرة تم توزيعها على مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك والوحدات الإدارية حتى تتم مراقبة هذه الأميبرات ولا يكون هناك مخالفة للتسعيرة الجديدة.



### مدير الزراعة في اللاذقية لـ«الوطن»: الاستصلاح المجاني للأراضي الزراعية مشروع قديم ومستمر

# توزيع ١٦ ألف غرسة مجاناً على الأراضي المستصلحة

| اللاذقية - عبير محمود

أكد مدير الزراعة في اللاذقية باسم دوبا لـ«الوطن»، أن مشروع الاستصلاح المجاني للأراضي الزراعية في ريف اللاذقية انطلق من كونه مكرمة من الرئيس بشار الأسد ومن فكر سيادته بإيجاد مصادر دخل وتحويل الأراضي في الريف من أراضٍ غير قابلة للاستصلاح إلى أراضٍ زراعية وإدخالها ضمن الخطة الزراعية وضمن الإنتاج.

وقال دوبا: انطلاقاً من أهمية دعم حلقة استثمار الأراضي كاملاً ودعماً للقطاع الزراعي في محافظة اللاذقية، المديرية تعتزم توزيع ١٦٠٧٥ غرسة مثمرة مجاناً على قرى الاستصلاح المجاني بعد الانتهاء من عمليات الاستصلاح والتعزيل لمساحات من الأراضي المحجرة لتصبح جاهزة للاستثمار من المزارعين، منوهاً بصدور موافقة رئاسة مجلس الوزراء على طلب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي تخصيص جزء من قرى الاستصلاح المجاني في ريف اللاذقية بـ١٦٠٧٥ غرسة مثمرة مجاناً موزعة على الأصناف «تفاح مطعم ٥٥٧٥ - أفيدينا ٤٠٠٠ - رمان ٣٠٠٠ - تين ١٥٠٠ - خوخ مطعم ٥٠٠ - مشمش مطعم ٥٠٠ - جوز ٥٠٠ - عنب (كرمة) ٥٠٠» وإنتاج مراكز إنتاج الغراس التابعة لمديرية زراعة اللاذقية لتتم زراعتها للموسم ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ في المواقع المعزّلة والمستصلحة من دائرة التشجير المثمر التابعة لمديرية زراعة اللاذقية والتي بلغت خلال عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ نحو ٦٣٥ دونم في قرى (دير دوما - المران - الاريزة - اسطمنا) ضمن منطقة القرداحة، أما بالنسبة للأراضي المستصلحة والمعزّلة مجاناً في منطقتي جبلة والحفة فقد تمّ رفع حاجتها من الغراس وبانتظار الموافقة.

وأكد مدير الزراعة أن الاستصلاح المجاني يساهم في دفع عملية التنمية وزيادة الإنتاج الزراعي بالمناطق الريفية عموماً، موضحاً أن الهدف الجوهري والحقيقي من الاستصلاح المجاني يكمن بتقديم كل ما يلزم العملية بشكل مجاني للسكان في القرى الريفية غير القادرين على استصلاح أراضيهم، من استصلاح وتأمين الغراس اللازمة للأراضي التي تصبح صالحة للزراعة وتساهم بذلك في توسيع العملية الإنتاجية الزراعية بشكل عام.

ولفت دوبا إلى أن العمل يتم من خلال خطة سنوية تضعها اللجنة الفرعية للاستصلاح المجاني في المحافظة (برئاسة مدير زراعة اللاذقية)، وتتم مراجعة الخطة المنفذة وأهم الصعوبات والمعوقات كما يتم وضع الخطة في بداية، إذ يتم نقب الترب واستصلاحها وتعزيلها تمهيداً لزراعتها بالأشجار المثمرة.

وبيّن أن مشاريع الاستصلاح المجاني للأراضي الجبلية المحجرة في الساحل السوري منذ عقود تحظى باهتمام حكومي على أعلى المستويات لكونها المحور الرئيس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين فرص العمل لسكان المناطق الجبلية الفقيرة، وقد اعتمدت خلال العقود الماضية إستراتيجية زراعية متعددة الأهداف في سورية تشمل في المقام الأول زيادة المساحات المستصلحة، وقد انعكست إيجاباً على إنتاجية الأشجار المثمرة والمحاصيل.

وذكر دوبا أن عمليات استصلاح الأراضي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحويلها من أراضٍ غير منتجة أو ذات إنتاج خفيف إلى أراضٍ منتجة ذات جدوى اقتصادية عند استثمارها لزيادة الإنتاج في وحدة المساحة، إذ يتم استثمار الأراضي المستصلحة من قبل السكان المحليين في زراعة الأرض بأشجار الزيتون والكرز، والمشمش والتين والكرمة، وقد أدى الدعم المقدم إلى المضي قدماً بالاستصلاح المجاني للقرى الجبلية وزيادة المساحات المستصلحة ومساعدة الفلاحين على زراعة كامل قطعة الأرض بالأشجار أو استغلالها ببعض الزراعات الشتوية، مثل الحبوب أو الخضراوات الصيفية.

ونوّه مدير الزراعة بأنه بدأت منذ عدّة عقود مشاريع الاستصلاح المجاني للقرى الفقيرة والمحجرة في سورية من خلال خطة عمل، وتمّ تقسيم محاور الاستصلاح حسب الارتفاع عن سطح البحر على أن تكون أولوية الاستصلاح بدءاً من القرى الأكثر ارتفاعاً وفقراً وبعداً عن مركز المنطقة، مؤكداً أن هذه المشاريع تحظى بدعم حكومي واسع جداً وباهتمام ومتابعة دقيقة، ويجري ضمن محافظة اللاذقية العمل على استصلاح الأراضي المحجرة ضمن القرى الفقيرة والجبلية بهدف دعم الأسر الفقيرة وأسر ذوي الشهداء خاصة مع التوجهات الحكومية لدعم هذه الأسر وتأمين فرص مولدة للدخل ومساعدتها على زيادة كفاءة الاستثمار الزراعي للأراضي التي تعمل بها من خلال دائرة التشجير المثمر التابعة لمديرية زراعة اللاذقية والتي تعمل حالياً ضمن نطاق القرداحة ومديرية مشاريع استصلاح الأراضي وتطوير التشجير المثمر ضمن مناطق الحفة وجبلة.

### أسواق شعبية بعمر ٤٠ عاماً في مدينة طرطوس مهددة بالإزالة!

# مصدر في المدينة: بعد إنذار الشاغلين المكتب التنفيذي للمدينة أحال الموضوع لدراسته ورفع القرار للوزارة

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

تصدر بين الحين والآخر قرارات أو تعاميم مركزية عن هذه الوزارة أو تلك يؤدي تطبيقها لخلق مشكلة أو مشكلات بدل أن يتم بموجبها حل مشكلات قائمة، ومن هذه التعاميم تعميم وزيرة الإدارة المحلية رقم ١٩٣ /ص/ش/ت تاريخ ١-٢-٢٠٢٤ المتعلق بموضوع الأكشاك والبسطات حيث يقضي بإزالة عدة أسواق شعبية في مدينة طرطوس محدثة ومستقرة ومرخصة ويتم تجديد تراخيصها منذ نحو الأربعين عاماً تؤمّن الرزق وفرص العمل لمئات العائلات.

وضمن إطار ما تقدم تلقت «الوطن» شكوى خطية موقعة من العشرات من شاغلي الأسواق الشعبية في مدينة طرطوس جاء فيها: منذ أكثر من أربعين عاماً كنّا ضمن شوارع المدينة وعلى الأرصفة (عربات- بسطات- سوق المنشية سابقاً) وقد تم اتخاذ قرار من المحافظ آنذاك وبالتنسيق مع مجلس المدينة قضى بتجميع هذه العربات وإحداث أسواق شعبية في عدة أماكن في المدينة حيث يقدم مجلس المدينة المكان والإنشاء والتجهيز على نفقة الشاغلين وهذا ما حصل وبعد إنشاء هذه الأسواق التي كلفت كل واحد منّا نحو مئتي ألف ليرة (كان هذا المبلغ يشتري محلاً صغيراً ضمن المدينة) ومنها سوق بسام حمشو وعند الكراج القديم تم منح الشاغلين رخصاً نظامية منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي تجدد بداية كل عام ومنذ ذلك التاريخ ونحن ملتزمون بدفع كل الرسوم والضرائب ويبلغ عددنا أكثر من سبعمئة عائلة تعيش وتُعلم أولادها من دخل هذه المحال.

وأضافوا: ولدى مراجعتنا مجلس المدينة لدفع الرسوم المترتبة علينا لعام ٢٠٢٤م فوجئنا بوجود كتاب صادر عن وزارة الإدارة المحلية يتضمن إزالة هذه الأسواق الشعبية وبتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٠ تم توجيه إنذار لكل الشاغلين لإخلاء هذه الأسواق خلال أسبوع فقط ينتهي الأحد ٢٥ شباط الحالي تحت طائلة إزالتها على حسابنا وهنا نقول إنه في حال تم تنفيذ هذا القرار فسيتم حرمان مئات العائلات الفقيرة من لقمة عيشها إضافة إلى أن معظم رواد هذه الأسواق الشعبية هم من الريف والطبقة الفقيرة وذوي الدخل المحدود لأن أسعارها أقل من السوق التجاري.

وتساءل الشاكون: من المستفيد من إغلاق هذه الأسواق وهل يصب إغلاقها في مصلحة المواطن والطبقة الفقيرة والمصلحة العامة؟ وهل تعرف وزارة الإدارة المحلية واقع هذه الأسواق وواقع شاغليها ومدى التزامهم بواجباتهم قبل أن تتخذ قرارها في ظل هذه الظروف المادية والقاسية على الجميع؟

وختموا شكواهم بالقول: في ضوء ما تقدم يرجى منكم العمل لإعادة النظر في هذا القرار لما له من آثار سلبية اجتماعية ومعيشية في شريحة كبيرة من أبناء المجتمع وحتى لا يضطر معظم شاغليها إلى العمل على البسطات على أرصفة الشوارع وفي ساحات المدينة كما جرى مع أصحاب الأكشاك التي ألغيت العام الماضي علماً أننا على استعداد للتعاون مع الجهات المعنية لتحسين واقع هذه الأسواق شكلاً ومضموناً.

مصدر مسؤول في مجلس المدينة أوضح لـ«الوطن» رداً على الشكوى أن المدينة بادرت لتنفيذ مضمون كتاب الوزارة وقامت بتوجيه الإنذارات للشاغلين لكن المكتب التنفيذي لمجلس المدينة درس الشكوى والموضوع أمس السبت من كل جوانبه واتخذ قراراً نصت مادته الأولى على عرض موضوع تجمعات الأكشاك القائمة حالياً ضمن مدينة طرطوس والكائنة في المواقع التالية (شمال سوق الباعة-ساحة بسام حمشو- شارع الرياحين -جوار حديقة هنانو -جوار الفرن الفني-شارع فايز منصور) على مجلس المدينة بدورته القادمة لدراستها من كل النواحي الفنية والتنظيمية والقانونية والمالية والاجتماعية واتخاذ القرار المناسب بها وذلك فيما يخص كل تجمع على حدة ووفقاً للصلاحيات المناطة بمجلس المدينة المحددة في قانون الإدارة المحلية والبيئة الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٧/لعام ٢٠١١ ليصار بعد ذلك إلى إرسال قرار مجلس المدينة المزمع إصداره إلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة تنفيذاً لنص المادة /١١٤/ من هذا القانون، وذلك بعد ضم الإضبارة المعروضة سابقاً على مجلس المدينة بشأن هذه التجمعات مع كل الوثائق المتعلقة بها بما في ذلك كل المراسلات السابقة الصادرة عن المدينة إلى محافظة طرطوس وإلى وزارة الإدارة المحلية والبيئة والمتعلقة بهذا الموضوع.

ونصت المادة الثانية على المتابعة بتنفيذ ما ورد في كتاب وزارة الإدارة المحلية رقم ١٩٣/ص/ش/ت تاريخ ٢٠٢٤/٢/١.

والمادة الثالثة على تكليف مديرية المهن والشؤون الصحية اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بشأن الأكشاك والإشغالات التي انتهت مدة سريان رخص إشغالها المؤقتة الممنوحة سابقاً إن وجدت، أو في حال وجود أي كشك أو إشغال من دون مستند قانوني.